

**ملتقى مركز الجزيرة للدراسات حول
العلاقات العربية الروسية
فبراير / شباط 2009**

**العلاقات العربية الروسية
شراكة الماضي في ثوب المستقبل**

د. نورهان الشيخ

أستاذة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة



مقدمة:

شهدت العلاقات العربية الروسية نمواً متزايداً وعلى أسس راسخة منذ تولي الرئيس فلاديمير بوتين السلطة في روسيا عام 2000، وذلك في إطار رؤية واضحة للقيادة الروسية لبرامج العمل والتعاون بين روسيا والدول العربية على النحو الذي يحقق مصالح الطرفين، واستجابة عربية للمبادرات الروسية.

وقد مثلت زيارات الرئيس بوتين المتتابة للمنطقة نقطة تحول في العلاقات العربية الروسية. فقد هدفت زيارته الأولى في أبريل/ نيسان 2005، والتي كانت الأولى منذ عام 1964، وشملت مصر وفلسطين ومقر جامعة الدول العربية إلى ما يمكن تسميته "إظهار النوايا" حيث عكست رغبة القيادة الروسية في إحياء التعاون مع دول المنطقة ودفعه قدماً في شتى المجالات وإبراز قدرات روسيا الحالية وما يمكن أن تقدمه للدول العربية لا سيما في المجال التقني. وهو الأمر الذي تؤكد في زيارة بوتين للجزائر في مارس/ آذار 2006، فزيارته للمنطقة في فبراير/ شباط 2007 والتي ضمت المملكة العربية السعودية وقطر والأردن، ثم للإمارات العربية المتحدة في سبتمبر/ أيلول 2007، وأخيراً زيارته لليبيا في أبريل/ نيسان 2008. واعتبرت هذه الزيارات إيذاناً ببداية حقبة جديدة في العلاقات العربية الروسية تستعيد فيها روسيا بعضاً من مكانتها كفاعل أساسي في شؤون المنطقة وقضاياها التي تتزايد حدة وتعقيداً، ولكن على أسس تتفق والتوجهات العامة الحاكمة للسياسة الروسية، ومع توازنات القوى في المنطقة وخريطة التحالفات بها.

فلا شك أن المتتبع للسياسة الروسية في المنطقة يلمس تغيراً ملحوظاً فيها ليس فقط مقارنة بما كانت عليه خلال فترة الاتحاد السوفيتي السابق، وإنما مقارنة أيضاً بحقبة التسعينات في ظل قيادة الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين. ففي إطار الصراع المحتدم على السلطة في موسكو بين الرئيس والبرلمان وعدم الاستقرار السياسي والانحيار الاقتصادي وحالة التدهور العام في مؤسسات الدولة الروسية بما فيها المؤسسة العسكرية ذاتها انكفأت القيادة الروسية على الداخل، وتراجعت المنطقة العربية على نحو ملحوظ في أولويات السياسة الروسية.⁽¹⁾

إلا إن السياسة الروسية بعد عقد من التخبط والسكون خلال التسعينات، شهدت تفعيلاً ملحوظاً، وعادت روسيا لتلعب دوراً فاعلاً وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية والإقليمية ساعدها في ذلك وجود قيادة واعية ذات رؤية للأولويات الوطنية ولديها القدرة على تنفيذها وإدارة تبعاتها بكفاءة، وانتعاشة اقتصادية مكنتها من تحقيق درجات متزايدة من الاستقلالية في سياستها الخارجية.

إلا أنه لا يجب توقع دور روسي كالذي كان يلعبه الاتحاد السوفيتي ليس فقط لاختلاف المقومات والإمكانات الروسية الحالية عن تلك التي كانت متاحة للاتحاد السوفيتي، ولكن، وهذا هو الأهم، اختلاف رؤية القيادة الروسية الحالية للدور الروسي دولياً وإقليمياً، وربطها بين هذا الدور والمصالح الروسية، وانطلاقها من منظور تعاوني وليس تنافسي مع الولايات المتحدة، وذلك خلافاً لرؤية القيادة في فترة الاتحاد السوفيتي والتي كان تهيمن عليها الاعتبارات الإيديولوجية ومقتضيات المنافسة العالمية مع الولايات المتحدة. ويبدو هذا طبيعياً في ضوء زوال التناقض الأيديولوجي بين روسيا والولايات المتحدة مع انهيار الاتحاد السوفيتي وتحول العلاقة بينهما من الصراع والتنافس إلى "الشراكة الإستراتيجية". فلم يعد هناك شرق أو غرب ولكن هناك ثمانية كبار تتقدمهم الولايات المتحدة وبينهم روسيا. ولقد أكد الرئيس بوتين ذلك في أكثر من مناسبة حيث أشار إلى أن "روسيا لا تنوى منازعة أحد، ولكنها تملك أن تؤثر على عملية إنشاء النظام العالمي الجديد لكي يكون صرح العلاقات الدولية المستقبلي متوازناً". و"أن الولايات المتحدة وروسيا أكبر دولتين نوويتين في العالم،

ومن هنا فإن كلا منهما شريك طبيعي للآخر في التعامل مع قضايا الأمن الدولي ومنع انتشار الأسلحة النووية. وفي حل مشاكل الإرهاب الدولي، وبيننا علاقات اقتصادية كبيرة.... "

ومن ثم فإنه رغم تأكيد روسيا الدائم على معارضتها للنظام الأحادي القطبية وأهمية وجود نظام دولي متعدد القوى، يتسم بالعدالة واحترام القانون الدولي والشرعية الدولية وبدور أوسع للمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، فإن روسيا ترتبط بمصالح إستراتيجية وحقيقية مع الولايات المتحدة، وتطرح نفسها كدولة أوربية بالأساس ذات عمق آسيوي، ومن ثم فهي أكثر ميلاً إلى احتواء الخلافات التي تنشأ من أن لا تتجاوز هذه الخلافات حد الخلاف بين الشركاء، وهي حريصة على أن لا تتجاوز هذه الخلافات حد الخلاف بين الشركاء، وليست على استعداد للتضحية بشراكتها مع الولايات المتحدة. ومن ثم فإن هناك حدود للمواجهة الروسية مع الولايات المتحدة ويقتصر الأمر في أقصى درجاته على المواجهة الدبلوماسية داخل الأمم المتحدة وقد يصل الأمر حد المشادات اللفظية، واستخدام "الفيثو" ضد الإرادة الأمريكية في مجلس الأمن دون أن يُترجم هذا إلى مواجهة عسكرية روسية أمريكية أو حتى توتر حاد في العلاقات بينهما؛ انطلاقاً من وجود مصالح إستراتيجية تربط روسيا بالولايات المتحدة لا يجوز المساس بها أو تهديدها نتيجة خلافات تكتيكية يمكن تجاوزها.⁽²⁾

في هذا الإطار، فإن روسيا لا تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية أو ممارسة دور أمني أو عسكري ينافس الوجود الأمريكي المكثف في المنطقة العربية، وإنما إلى شراكة إستراتيجية بالمعنى الاقتصادي والتقني ذات عائد اقتصادي مباشر لروسيا، وعائد تنموي حقيقي لدول المنطقة. يأتي هذا في إطار توجه القيادة الروسية لتوظيف السياسة الخارجية بصفة عامة وتجاه المنطقة العربية خاصة لخدمة متطلبات نمو الاقتصاد الروسي وازدهاره. ولقد أشار الرئيس الروسي بوتين إلى ذلك صراحة حيث أكد أن "الوضع في المنطقة يؤثر على الاقتصاد العالمي وعلى قطاع الطاقة ذي الأهمية البالغة بالنسبة لروسيا مما يحتم تفعيل سياسة موسكو في المنطقة لأسباب تبدو اقتصادية بحتة على نحو ملحوظ". انطلاقاً مما سبق تبرز مجموعة من المقومات التي تحكم العلاقات العربية الروسية ونموها المضطرد في المستقبل، أهمها:

أولاً: الخبرة التاريخية الإيجابية للتعاون العربي الروسي:

تعتبر روسيا من أقدم القوى الكبرى التي ارتبطت بعلاقات دبلوماسية مع الدول العربية، ولقد اتسمت هذه العلاقات بالود والتعاون وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ففي عام 1748 عينت روسيا قنصلاً في الإسكندرية كمثل لها في مصر، وفي مارس/ آذار 1919 بعث لينين قائد الثورة البلشفية برسالة إلى الزعيم المصري سعد زغلول قائد ثورة 1919، عبر فيها عن دعمه للثورة المصرية وعرض مساعداته للشعب المصري في مقاومته للسيطرة الاستعمارية.⁽³⁾ وفي عام 1924 افتتح الاتحاد السوفيتي قنصلية له في جده بالمملكة العربية السعودية، وكان الاتحاد السوفيتي أول دولة تعترف بالمملكة العربية السعودية وذلك في 16 فبراير/ شباط عام 1926، ليقم علاقات دبلوماسية معها في عام 1930. وفي عام 1928 وقّعت أول معاهدة للصداقة والتعاون بين روسيا واليمن.

وقد كان للاتحاد السوفيتي مواقف لا تنسى خاصة بالنسبة لمصر، فعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر/ تشرين الأول 1956، أعلن الاتحاد السوفيتي أنه إذا لم يبادر المعتدون إلى سحب قواتهم فإن الاتحاد السوفيتي لن يمنع المتطوعين السوفيت الراغبين في الاشتراك مع شعب مصر في نضاله من أجل الاستقلال، وهدد خروشوف بقصف عواصم الدول المعتدية بالأسلحة النووية أن لم يتوقف العدوان وهو الموقف الذي أسهم في إنهاء العدوان الثلاثي على مصر. وفي وقت الحصار

الأمريكي الغربي على مصر الناصرية، وازدياد الضغوط الاقتصادية عليها، واقترب فراغ مخازن الغلال في مصر، أمر الرئيس السوفيتي خروشوف البواخر المحملة بالقمح المستورد لصالح الاتحاد السوفيتي من أن تحول مسارها، وتحط بحمولتها في الموانئ المصرية.

كما كان للاتحاد السوفيتي دور تنموي فاعل في العديد من الدول العربية، من خلال تعاونه التقني ومساعدته الفنية لدول المنطقة. والذي تضمن تشييد عشرات المشروعات التنموية الرائدة منها محطة كهرباء الفرات في سوريا، ومحطة كهرباء يوسفية وتجهيز حقول النفط الجنوبية في العراق، ومجمع الحجار للحديد والصلب في الجزائر، والعديد من المنشآت المائية في المغرب وتونس. كما تضمن إنشاء 97 مشروعاً تنموياً وصناعياً في مصر، تمثل حتى الآن دعامة الاقتصاد المصري، ومن أبرزها السد العالي، ومجمع الحديد والصلب ومجمع الألمنيوم، وترسانة الإسكندرية، والعديد من مشروعات الري، وأنفاق مجمع أسوان للفحم....

يضاف إلى هذا خبرة التعاون بين روسيا والدول العربية في المجال العسكري لا سيما مصر وسوريا والجزائر واليمن ثم العراق في فترة لاحقة، حيث كانت روسيا المصدر الرئيسي لتسليح هذه الجيوش العربية وتطويرها وتحديث منظومتها الدفاعية، وقد خاضت مصر حرب السادس من أكتوبر/تشرين الأول عام 1973 اعتماداً على التكنولوجيا والأسلحة الروسية، والتدريب الروسي لكبار العسكريين المصريين والعرب والذي تميز بالكفاءة والجدية.

ثانياً: التقارب الديني والثقافي والحضاري بين روسيا والعالم العربي:

هناك تقارب ديني وثقافي وحضاري واضح بين روسيا والدول العربية فقد خضعت روسيا لحكم التتار المسلمين في القرن الرابع عشر خلال حكم تيمور لنك، ومنذ ذلك الحين انتشر الإسلام في ربوع روسيا ليصل عدد المسلمين في روسيا إلى 20 مليون مسلم أي حوالي 14% من إجمالي عدد سكان روسيا الاتحادية، ينخرطون في نحو 3500 منظمة دينية إسلامية تعمل في روسيا، وفقاً لتقديرات رئيس مجلس المفتين في روسيا الشيخ راوي عين الدين في 20 ديسمبر/كانون الأول 2007 خلال خطبة عيد الأضحى.

كما أن هناك جامعة إسلامية روسية في قازان عاصمة جمهورية تتارستان الروسية تم تأسيسها عام 1998. ويمارس مسلمو روسيا كل الشعائر الدينية بحرية تامة داخل روسيا، كما ازداد عدد الحجاج الروس على نحو ملحوظ حيث توجه 23.5 ألف مسلم من روسيا إلى المملكة العربية السعودية لتأدية فريضة الحج عام 2008. بل واعترف بطريرك الكنيسة الروسية الراحل ألكسي الثاني للسلطة الفلسطينية بدورها في حماية الأماكن المسيحية المقدسة التابعة للكنيسة الروسية في الأراضي المحتلة، تأكيداً لروح الود والثقة المتبادلة بين روسيا والعالم الإسلامي عامة.⁽⁴⁾

وقد كانت روسيا حريصة على إبراز هذا التقارب الديني والحضاري والتأكيد عليه من خلال طلب عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي في أكتوبر/تشرين الأول 2003، وقد حصلت روسيا بالفعل على صفة مراقب في المنظمة، كما مُنحت روسيا في عام 2007 صفة مراقب في المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم "الإيسيسكو"، وتم تشكيل مجموعة عمل تحت مسمى الرؤية الإستراتيجية "روسيا - العالم الإسلامي"، عقدت اجتماعها الرابع في جدة في أكتوبر/تشرين الأول 2008. ولاشك أن هذا سيدعم تعاون روسيا مع الدول الإسلامية في المجالات الإنسانية والثقافية، كما أن هذا التقارب الديني والحضاري يمثل مناخاً ملائماً لتطوير العلاقات في المجالات الأخرى.⁽⁵⁾

على صعيد آخر قامت روسيا في عام 2007 ببث المحطة الفضائية الإخبارية الروسية باللغة العربية "روسيا اليوم". لإتاحة فرصة التواصل المباشر بين روسيا والعالم العربي، والتعريف بالثقافة والمجتمع الروسي، ونقل صورة صحيحة للأحداث الجارية ليس فقط في روسيا ودول الكومنولث ولكن على الصعيد الدولي أيضاً.

ثالثاً: استعادة روسيا لمكانتها كإحدى الدول الكبرى الفاعلة في عيون العرب:

إن الاستقرار السياسي والاقتصادي المتزايد في روسيا منذ عام 2000 دعم من ثقة الدول العربية في روسيا كفاعل دولي هام وشريك يعول عليه سياسياً واقتصادياً. وهو الأمر الذي تؤكد في أعقاب أزمة جنوب أوسيتيا. فرغم أن المواجهة الروسية الجورجية التي اندلعت إثر القصف الذي قامت به جورجيا لجنوب أوسيتيا في ليل الثامن من أغسطس/ آب 2008، تبدو أزمة إقليمية ولا ترقى بالمعايير العسكرية إلى الأزمات الدولية، إلا إنها تعتبر نقطة تحول مفصلية وكاشفة في النظام الدولي وعلاقات القوى فيه، ولها دلالاتها السياسية لاسيما فيما يتعلق بهيكل النظام الدولي.

فعقب حقبتى الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين واللذان شهدتا انهياراً سريعاً في القدرات الروسية الاقتصادية والعسكرية ودرجة حادة من عدم الاستقرار السياسي لم تشهدا روسيا منذ انتهاء الحرب الأهلية وإعلان قيام الاتحاد السوفيتي مطلع العشرينات من القرن الماضي، أوضحت الأزمة أن روسيا استعادة مكانتها كقوة كبرى قادرة على الدفاع عن مصالحها وحلفائها وفرض إرادتها في هذا الخصوص. الأمر الذي أكسبها احترام الدول الأخرى ومنها الدول العربية وأعاد الثقة في روسيا كشريك فاعل وهام.

لقد التزمت روسيا الصمت طويلاً إزاء التدخل الأمريكي في مجالها الحيوي والمتمثل في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، والذي اتخذ أبعاداً ليس فقط اقتصادية ولكن وهو الأهم والأخطر التدخل العسكري المباشر في صورة قواعد عسكرية وتعاون عسكري واسع النطاق مع عدد من هذه الدول وفى مقدمتها جورجيا. فلم تكن روسيا في ذلك الوقت في وضع يسمح لها بمواجهات عنيفة ولو دبلوماسية مع الولايات المتحدة. ولم تكن قد تعافت بعد من كبوتها على النحو الذي تتيح لها قدراتها الاقتصادية والعسكرية وعلاقتها مع القوى الأوروبية الكبرى مثل هذه المواجهة مع الولايات المتحدة. في هذا الإطار، اتسم السلوك الروسي على الصعيد الخارجي لا سيما منذ وصول الرئيس بوتين إلى السلطة عام 2000 بالحذر وعدم إطلاق التهديدات أو الدخول في مواجهات غير محسوبة أو مأمونة النتائج مع الولايات المتحدة. ومن ثم فإن الموقف الروسي من الأزمة في جنوب أوسيتيا إنما يعكس تغيراً حقيقياً له دلالاته فيما يتعلق بمكانة روسيا كقوة كبرى فاعلة من ناحية وتوازن القوى الدولي من ناحية أخرى.

فرغم تصاعد حدة السلوك اللفظي من جانب الولايات المتحدة، وتهديدها ووعيدها بمعاقبة روسيا وعزلها عن العالم، فإن شيئاً من هذا لم يحدث، ولم تفلح هذه التهديدات في إثراء روسيا عن موقفها. وإزاء التهديد الأمريكي بضم جورجيا إلى حلف الأطلسي مستقبلاً، وما صاحبه من مناورات أمريكية أوكرانية في البحر الأسود، والمضي قدماً في مشروع الدرع المضاد للصواريخ مع بولندا والتشيك الذي تعتبره روسيا موجهاً إليها وتهديداً مباشراً لأمنها القومي، وكذلك السلوك اللفظي المتعطر للرئيس الأمريكي السابق جورج بوش ووزيرة خارجيته تجاه روسيا والذي لم يعد مقبولاً ليس فقط من جانب روسيا بل ومن العالم أجمع؛ ثبتت روسيا على موقفها بل وصعدت من ردود أفعالها هي الأخرى وذلك بتوعد بولندا بإمكانية استخدام السلاح النووي ضدها، وتعليق تعاون روسيا

مع حلف الأطلنطي، ثم الاعتراف باستقلال كل من جنوب أوسيتيا وأبخازيا في خطوة كانت بعيدة تماماً عن كافة التقديرات والتوقعات.

فقد عكست الأزمة رغبة القيادة الروسية في التأكيد على كون روسيا لاعبا دوليا لا يمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومي، وهي محاولة من جانب روسيا لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، وتصحيح الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة إلى علاقة أكثر تكافؤاً بين شريكين على قدم المساواة في إطار نظام متعدد القوى ينهي الاحتكار والاندفاع الأمريكي في إدارة الشأن الدولي. ساعد على ذلك التحسن الملحوظ في أداء الاقتصاد الروسي منذ عام 2000، والذي وصل إلى حد الطفرة حيث حقق الاقتصاد الروسي معدل نمو بلغ حوالي 7% سنوياً منذ عام 2003، وفائضاً في الميزان التجاري على مدى السنوات الأخيرة وصل خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني - مايو/ أيار 2008 فقط إلى 84.1 مليار دولار، وفائضاً في الميزانية الفيدرالية بلغ 75 مليار دولار عام 2007. كما تحتفظ روسيا بثالث أكبر احتياطي عالمي من الذهب والعملات الصعبة (597.3 مليار دولار في أغسطس/ آب 2008). كذلك، استعادة المؤسسة العسكرية الروسية هيبتها وانضباطها، وتطورت قدراتها العسكرية بشكل ملحوظ واستعادة مكانتها كثاني أكبر مصدر للسلاح في العالم. وقد كان انضمام روسيا إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى لتتحول إلى مجموعة الثمانية في يونيو/ حزيران 2002، واستضافتها ورئاستها لقمة المجموعة عام 2006 دلالة واضحة على استعادة روسيا لمكانتها في مصاف القوى الكبرى، وهو الهدف الذي سعى إليه الرئيس بوتين عند توليه السلطة.

في هذا الإطار جاء رد الفعل الروسي على الهجوم الجورجي على جنوب أوسيتيا حاسماً إلى حد أذهل الكثيرين. فروسيا لأول مرة منذ سبعينات القرن الماضي في مواجهة مباشرة مع النفوذ الأمريكي، وفي إصرار وعزم واضح على حماية مصالحها في منطقة كانت جزءاً منها حتى زمن ليس ببعيد، مؤكدة قدراتها ومكانتها كقوة كبرى.

فرغم أن التناقض الأيديولوجي انتفى بين الولايات المتحدة وروسيا بانتهاء الاتحاد السوفييتي، ورغم وجود مصالح وتفاهات مشتركة بين البلدين، إلا إن التناقض الحضاري والمصلحي مازال قائماً بينهما. ومن ثم فإن الصراع الدولي سوف يستمر بينهما وسوف يكون أكثر وضوحاً في منطقة المجال الحيوي لروسيا المتمثلة في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق حيث ثاني أكبر احتياطي نفطي بعد منطقة الشرق الأوسط في منطقة بحر قزوين. فالصراع في المستقبل هو صراع على مصادر الطاقة. ولم يكن تواجد الولايات المتحدة في الخليج واحتلالها للعراق وتدخلها في منطقة الكومنولث إلا لهذا الهدف.⁽⁶⁾

رابعاً: التعاون التقني والاقتصادي في إطار دور تنموي حقيقي لروسيا في المنطقة:

يحتل التعاون والتنسيق في مجال الطاقة قمة أولويات السياسة الروسية في المنطقة العربية، وحوله تتمحور الدبلوماسية الروسية والتقارب الروسي مع الدول العربية لاسيما دول الخليج العربي، ويلى ذلك مجالات التعاون التقني والاقتصادي والاستراتيجي العسكري...

ففي رسالة بعثها الرئيس فلاديمير بوتين إلى المشاركين في اجتماع مجلس الأعمال الروسي - العربي الذي عقد في البحرين خلال الفترة من 21 - 22 مايو/ أيار 2007 أشار إلى "إن العلاقات الروسية - العربية تعيش فترة نهوض وبتزايد نشاط التعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري والتحديثي". أما أكثر ميادين التعاون وعدا فهي - حسب قوله - "الطاقة ..."⁽⁷⁾.

1. التعاون في مجال الطاقة:

يمثل قطاع الطاقة أحد المجالات الأساسية التي تتلاقى فيها المصالح العربية والروسية، وهو جوهر الشراكة العربية الروسية في المستقبل والدعامة الأساسية لها.

ففي روسيا يعتبر قطاع الطاقة عصب الاقتصاد الروسي وعماد النهضة الاقتصادية التي تمت الإشارة إليها، وعليه تتعدّد الآمال في مزيد من النمو الاقتصادي والاجتماعي. فلا مستقبل حقيقي لروسيا دون تأمين حد أدنى لأسعار النفط العالمي توفر روسيا من خلاله عوائد تكفي لتطوير باقي قطاعات الإنتاج وتحقيق التحسن المنشود في مستوى دخل المواطن الروسي والارتقاء بالخدمات المختلفة المقدمة له من صحة وتعليم ومواصلات وغيرها. وتضمن به أيضاً استقلالية قرارها الخارجي وقدرة على التأثير وممارسة دور فاعل على الصعيدين الدولي والإقليمي.

فالنفط وحده يسهم بنحو 13% من إجمالي الناتج المحلي الروسي أي أن انخفاض بمقدار دولار واحد في سعر برميل النفط يصيب الخزينة الروسية بخسارة تتراوح بين 1 إلى 1.4 مليار دولار سنوياً، وتشكل الصادرات السلعية الروسية، وخاصة من النفط والغاز الطبيعي والمعادن، حوالي 80% من إجمالي الصادرات الروسية. وتتشابه روسيا في ذلك مع الدول العربية خاصة دول الخليج حيث يسهم النفط بنحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج وهو ما يعادل 75% من إيراداتها العامة، و85-90% من الصادرات الخليجية.

في هذا الإطار تبرز أهمية التعاون والتنسيق بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص وفي مقدمتها السعودية باعتبارها أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، وروسيا التي تأتي في المرتبة الثانية مباشرة. فروسيا تمتلك سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد دول الخليج وفنزويلا، حيث قدر احتياطيها من الزيت الخام بحوالي 60 بليون برميل (4.6% من الاحتياطي العالمي)؛ وتستأثر بنحو 40% من إجمالي الصادرات العالمية من النفط. كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي حيث قدر احتياطيها من الغاز الطبيعي بنحو 1.7 كوادريليون قدم مكعب (27.5% من الاحتياطي العالمي)، وتأتي قطر في المرتبة الثالثة ثم المملكة العربية السعودية في المرتبة الرابعة، هذا إلى جانب عدد من الدول العربية التي تعتبر منتجا هاماً للغاز ولديها احتياطات هامة ومنها مصر والجزائر.

وقد أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على ضرورة النظر إلى روسيا الاتحادية ودول الخليج لا سيما السعودية كحليفين في سوق الطاقة العالمية، وليس منافسين أحدهما للآخر، وذلك بقوله "نحن متحالفون مع المملكة وشركاء معها في تلبية حاجات الأسواق العالمية من الطاقة ولدينا مصالح مشتركة كثيرة في هذا المجال". كما أكد العديد من المسؤولين الروس أن روسيا لن تكون بديلاً عن النفط الخليجي وأن اتفاق الشراكة النفطية الموقع مع الولايات المتحدة هو في إطار ضيق ومحدد لتأمين كميات من النفط تتناسب واحتياجات تطور الاقتصاد الأمريكي. هذا التنسيق والتعاون بين روسيا والدول العربية في مجال الطاقة يتم في إطار محورين أساسيين:

أولهما، الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط وذلك من خلال التحكم في حجم الإنتاج، خاصة وأن روسيا تشارك في اجتماعات أوبك كمراقب. ويشار في هذا الصدد إلى تعهد موسكو بالتعاون مع دول أوبك في جهودها لخفض الإنتاج خلال عام 2001 حيث قررت خفض إنتاجها بمقدار 150 ألف برميل يومياً للحفاظ على الأسعار. ويفسر هذا أيضاً سعي موسكو للانضمام رسمياً إلى منظمة أوبك، وهو ما أكده العديد من المسؤولين الروس ومنهم يفغيني بريماكوف، رئيس وزراء روسيا الأسبق ورئيس الغرفة التجارية والصناعية الروسية.

وثانيهما، الاستثمارات الروسية في قطاع النفط العربي. فهناك إقبال شديد من جانب شركات النفط الروسية للاستثمار في قطاع النفط في الدول العربية من خلال المشاركة في عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج. فروسيا تمتلك التكنولوجيا والخبرة اللازمة في مجال الكشف والتنقيب عن البترول واستخراجه، وكذلك في مجال الصناعات البتروكيميائية حيث تعد روسيا من أكبر منتجي البتروكيمياويات في العالم من خلال 15 شركة كبرى بفروعها المنتشرة في مختلف أنحاء العالم. وتعتبر الشركات الروسية خاصة "لوك أويل" و"غاز بروم" من كبرى الشركات العالمية العاملة في مجال الطاقة. وهناك العديد من المشروعات التي بدأت بالفعل بين روسيا وعدد من الدول العربية، والتي تعتبر نواة لتطوير التعاون في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، أنشأت شركة لوك أويل وشركة النفط الوطنية السعودية عام 2004 مؤسسة "لوكسار" المشتركة لاكتشاف واستثمار حقول الغاز في الجزء الشمالي من صحراء الربع الخالي في مساحة 30 ألف كم² لمدة 40 سنة، وتمتلك لوك أويل 80% من أسهمها.

كذلك، اشتراك شركتي "سينفط" و "لوك أويل" الروسييتين في تطوير حقول النفط الكويتية الأربعة الشمالية، وهي مشاريع تتراوح تكلفتها بين 7-8 مليار دولار.⁽⁸⁾ أيضاً التعاون مع سلطنة عمان في إطار مشروع "كونسورتيوم" لمد خط أنابيب في منطقة بحر قزوين لنقل النفط من كازاخستان عبر الأراضي الروسية إلى ميناء نوفورسيك الروسي على البحر الأسود، وقد دخل المشروع حيز التنفيذ في نوفمبر/ تشرين الثاني 2001.

وفي مصر يمثل إنتاج شركة "لوك أويل" الروسية 10% من الإنتاج المصري من البترول. كذلك تقوم الشركات الروسية بالتنقيب عن النفط وإنشاء عدد من خطوط الأنابيب لنقل الغاز في عدد من الدول العربية الأخرى منها الجزائر والسودان، ومد خط الغاز العربي في جزئه المار بسوريا من الحدود السورية الأردنية إلى مدينة حمص، وإنشاء مصنعاً لتكرير البترول وأخر لتحويل الغاز في سوريا. هذا إلى جانب المشروعات المشتركة لاستغلال حقول الغاز جنوب ليبيا، ومشاركة الشركات الروسية في مشروع أنبوب الغاز بين ليبيا وإيطاليا.

ثالثهما: إنشاء منتدى للدول المصدرة للغاز، بمبادرة من روسيا وقطر بهدف فك الارتباط بين أسعار الغاز وأسعار النفط والتنسيق بين مصدري الغاز فيما يتعلق بالأسعار وإنشاء خطوط الأنابيب الجديدة لنقله، الأمر الذي يسهم في بلورة سوق عالمي للغاز ويسهم في تحقيق الاستقرار العالمي في هذا الخصوص، حيث يستأثر أعضاء المنظمة الاثنا عشر بأكثر من 50% من الإنتاج العالمي للغاز، و80% من إجمالي الاحتياطي العالمي المؤكد له. وقد تم الإعلان عن قيام المنظمة وتوقيع الميثاق الخاص بها في ختام منتدى الدول المصدرة للغاز في موسكو في 23 ديسمبر/ كانون الأول 2008، وتم اختيار الدوحة مقراً للمنظمة الوليدة.⁽⁹⁾

2. التعاون في مجال الطاقة النووية:

فالمستقبل هو للطاقة النظيفة الآمنة والمستدامة، وهنا تبرز أهمية الطاقة النووية ومحطات الطاقة الكهروذرية، وأهمية التعاون العربي الروسي لدعم القدرات العربية في هذا الصدد. وهو التعاون الذي بدأ بالفعل على نطاق محدود لا يتفق مع احتياجات الدول العربية، ولا مع ما يمكن أن تقدمه روسيا من دعم تقني في هذا المجال. ومثال ذلك، الاتفاق بين روسيا وليبيا في عام 1997 على تطوير مركز الأبحاث النووية في تاجورا غرب طرابلس، وتطوير مراكز البحوث النووية في مصر وتدريب الكوادر العلمية في هذا المجال، وتحلية مياه البحر بالطاقة المتجددة في ليبيا ومصر. وتوقيع اتفاقية خاصة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية في مارس/ آذار 2008 بين مصر وروسيا

تتمكن إحدى الشركات الروسية المعنية، "أتوم ستروي أكسبورت"، بمقتضاها من المشاركة في المناقصة المصرية لبناء أول محطة كهروذرية مصرية. كما تم أيضاً بحث إمكانية التعاون في مجال توليد الطاقة الكهربائية في الأردن باستخدام الطاقة النووية خلال زيارة الملك عبد الله الثاني لموسكو عام 2008.⁽¹⁰⁾

3. التعاون في مجال تكنولوجيا الفضاء:

هناك تعاون قائم بين روسيا وكل من الجزائر والسعودية والمغرب منذ عام 2000 في مجال إطلاق أقمار صناعية للاتصالات والملاحة والاستشعار عن بعد بواسطة صواريخ روسية. وقد تم في هذا الإطار إطلاق القمر الصناعي الجزائري "السات-1" في نوفمبر 2002. وكذلك إطلاق سبعة أقمار صناعية سعودية بواسطة الصواريخ الروسية إلى مدار حول الأرض وهناك اتفاق بين البلدين بمواصلة التعاون في هذا المجال. كما اتفقت وكالة الفضاء الفيدرالية الروسية ومؤسسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة عام 2007 على بدء العمل المشترك في مجال استثمار الفضاء لأغراض سلمية، وإطلاق جهاز فضائي إماراتي للاستشعار عن بعد من مطار بايكونور عام 2008.⁽¹¹⁾

4. تنمية البنية الصناعية العربية:

لروسيا دور متزايد وملحوظ في تنمية البنية الصناعية في العديد من الدول العربية، وتحديث البنية الصناعية التي شُيّدت في فترة الاتحاد السوفيتي وأهمها تحديث مجمع الحجار للحديد والصلب في الجزائر، وتحديث مولدات كهرباء السد العالي في مصر لزيادة عمرها الافتراضي 40 عاماً أخرى، وتحديث ترسانة الإسكندرية، والفرن العالي لشركة حلوان للحديد والصلب، وغيرها من المشروعات. هذا إلى جانب إنشاء صناعات جديدة مشتركة بين روسيا وعدد من الدول العربية. من أهمها إنشاء مجمع سيدي البراق الكهرومائي الضخم في تونس بمساعدة روسيا عام 1999، وعدد آخر من المنشآت المائية.

والاستثمار المصري الروسي المشترك في مصنع للطائرات من طراز "توبوليف 204" يقام في مدينة أوليانوف بروسيا، والإنتاج المشترك للدواء، ونقل التكنولوجيا الحيوية الروسية المتقدمة إلى مصر وإنشاء مصنع في مصر للمستحضرات البيوتكنولوجية باستخدام التقنية الروسية، وبحث إنشاء منطقة حرة للصناعات الهندسية في مصر ومدينة صناعية روسية متخصصة للصناعات المنتجة للسيارات.

كما وقعت مصر وروسيا في أبريل/ نيسان 2007 اتفاق إنشاء المنطقة الصناعية الروسية المتخصصة في الصناعات المغذية للسيارات والطائرات والحاسبات الالكترونية وبعض السلع الهندسية الأخرى بمدينة برج العرب الصناعية المصرية علي مساحة مليون متر مربع وباستثمارات تصل إلي 2 مليار دولار.

كذلك مشروعات الشركة الروسية المتحدة "روس آل" مع شركة التعدين السعودية "معادن" في مجال التعدين والطاقة، ومنها مشروع إقامة مصنع لإنتاج الألمنيوم بطاقة 600 ألف طن من خام الألمنيوم في السنة ومحطة كهروحرارية تعمل بالنفط الثقيل بطاقة 1.5 ألف ميغاوات. أيضاً، مشروع خط سكة حديد بين مدينتي سرت وبنغازي الليبيين بطول 500 كيلو متر وتكلفة تقديرية 2.2 مليار دولار.

5. العلاقات الاقتصادية المتنامية بين روسيا والدول العربية:

تمثل المنطقة العربية سوقاً هامة ذات قوة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الإستراتيجية والمعمرة مثل الآلات والمعدات والأجهزة والشاحنات والحبوب وفى عام 2006 بلغ التبادل التجاري بين روسيا والدول العربية 5.5 بليون دولار. وتأتى مصر والجزائر والمغرب في مقدمة الشركاء التجاريين لروسيا في المنطقة. وعادة ما يميل الميزان التجاري لصالح روسيا بفارق كبير جداً. فعلى سبيل المثال، بلغ إجمالي التبادل التجاري بين مصر وروسيا 4.2 مليار دولار عام 2007، مقارنة بحوالي 872.4 مليون دولار عام 2005 مثلت الصادرات الروسية حوالي 95% منها (872.8 مليون دولار). كذلك، تجاوز حجم التبادل التجاري بين روسيا والجزائر 1 مليار دولار عام 2007 مقارنة بحوالي 200 مليون دولار عام 2001 مثلت الصادرات الروسية 99% منها.⁽¹²⁾

وقد تم تشكيل مجلس الأعمال الروسي العربي في عام 2003 بناء على مبادرة الغرفة التجارية الصناعية الروسية والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية بهدف توسيع التعاون الاقتصادي بين روسيا والبلدان العربية وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية والعلمية والفنية. ويتفرع عن المجلس خمسة عشر مجلساً ثنائياً بين روسيا والبلدان العربية كان آخرها مجلس الأعمال الروسي - الكويتي الذي أنشئ عام 2007.

كما تم تنظيم المعرض العربي الأول "Arabia Expo" الذي أقيم في مركز المعارض الروسي "كروكوس أكسبو" خلال الفترة من 22 إلى 24 أكتوبر 2008 بهدف تشجيع حركة التبادل التجاري بين روسيا والدول العربية، حيث تضمنت أقسام المعرض مختلف المجالات الاقتصادية مثل النفط والغاز، والاتصالات، والآلات والمعدات، والسلع المصنعة، والبناء والتشييد والعقارات، والسياحة، والطب والصيدلة...

على صعيد آخر يعتبر جذب الاستثمارات العربية خاصة من دول الخليج هدفاً أساسياً للدبلوماسية الروسية في المنطقة. فعقب انهيار الاتحاد السوفيتي واتجاه روسيا إلى الخصخصة والأخذ بنظام السوق سعت جاهدة إلى جذب رؤوس الأموال العربية لا سيما الخليجية للاستثمار فيها. إلا أن التدهور الاقتصادي الحاد في روسيا أدى إلى إحجام رجال الأعمال العرب عن الاستثمار في روسيا، خاصة في أعقاب الأزمة المالية في أغسطس/ آب 1998 والتي أدت إلى إفلاس الكثير من الشركات العربية العاملة في روسيا.

ورغم الجهود الروسية المبذولة لاستعادة ثقة المستثمرين العرب تظل الاستثمارات العربية أقل بكثير من المستوى الذي تريده وتسعى إليه روسيا نتيجة استمرار إحجام المستثمرين ورجال الأعمال العرب عن الاستثمار في روسيا رغم التحسن في الأوضاع الاقتصادية في روسيا والاستقرار السياسي الذي تشهده منذ وصول بوتين إلى السلطة، والزيادة الكبيرة في حجم الاستثمارات المتدفقة إليها حيث تحتل روسيا المرتبة الخامسة بين الدول الأوروبية الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي قدرت بـ 178.5 مليار دولار عام 2008، وذلك نتيجة استمرار التخوف من المجازفة، وعدم الثقة في السوق الروسية، وضعف خبرة التعامل معها، والمعرفة بها.

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن حجم رأس المال من البلدان العربية الذي يعمل في روسيا محدود للغاية، كما أن مساهمات الحكومات العربية في الاستثمار في الاقتصاد الروسي لا تتعدى بضعة ملايين من الدولارات. وذلك في الوقت الذي ينشط فيه رأس المال الغربي والإسرائيلي بقوة في روسيا غير مبال بالعوائق التي تقف أمامه. كما تشير إلى مواصلة تركيز النشاط الاستثماري العربي في روسيا على ميدان التجارة وتحديدًا التجارة الصغيرة والمتوسطة الحجم، بالإضافة إلى مجال الخدمات مثل ورش إصلاح السيارات ومحلات بيع السلع وبعض المطاعم والسياحة. وعملياً لم

يحاول رجال الأعمال العرب تأسيس قاعدة معلوماتية لدراسة السوق الروسية للمساعدة في فهم احتياجات هذه السوق كما تفعل الشركات الغربية على سبيل المثال. ومن ثم يواجه رجال الأعمال العرب الكثير من المصاعب في الدخول إلى السوق الروسية والاستفادة من إمكانياتها الاستيعابية الواسعة.

خامساً: الحاجة إلى تفعيل الدور السياسي والاستراتيجي لروسيا في المنطقة:

ويمكن التمييز في هذا الإطار بين بعدين أساسيين للعلاقات العربية الروسية:

1. مواقف روسيا تجاه القضايا العربية:

تتسم السياسة والدبلوماسية الروسية تجاه الشأن العربي بسمتين أساسيتين، هما:

أ. الاعتدال والتوازن وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية:

يتسم موقف روسيا من القضايا العربية بالاعتدال والتوازن وتأييد الحق العربي، وعليه تعقد آمال الدول العربية في مزيد من العدالة والتوازن في مواقف المجتمع الدولي تجاه القضايا العربية المختلفة، لاسيما القضية الفلسطينية.

الموقف من القضية الفلسطينية:

روسيا وسيط نزيه من وجهة النظر العربية، يسعى للتسوية السلمية مراعيًا مصالح كافة الأطراف، كما أنها الطرف الدولي الوحيد الذي يحتفظ بقنوات مفتوحة مع كافة أطراف القضية بما في ذلك حركة حماس التي تعتبرها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منظمة إرهابية. كما تتبنى روسيا رؤية تقوم على ضرورة اعتماد مبدأ التسوية الشاملة على كافة المسارات بما فيها المسار السوري والمسار اللبناني. ويظل التوازن هو السمة الغالبة على السياسة الروسية تجاه القضية الفلسطينية سواء في العلاقة مع إسرائيل أو في موقفها من الفصائل الفلسطينية المختلفة وتأييدها لوحدة الصف الفلسطيني.

ويوضح تطور السياسة الروسية وموقفها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي على مدى الخمسة عقود الماضية أن تغييراً ملحوظاً قد طرأ عليها منذ مطلع التسعينات في اتجاه الاحتفاظ بعلاقات جيدة ومتوازنة مع أطراف الصراع جميعاً. وعلى النحو الذي أصبح واضحاً أن المعادلة الصفرية (إما / أو) غير مطروحة في علاقة روسيا مع أطراف الصراع، فهي ترتبط بعلاقات جيدة مع إسرائيل، ولكنها في ذات الوقت تؤيد الحق العربي وتطور علاقاتها بالدول العربية على نحو مضطرب في مختلف المجالات لأنها لا تجد تناقض أو تعارض بين الأمرين لاسيما مع اتجاه عدد من الدول العربية ذاتها إلى الانفتاح على إسرائيل والتعاون معها.

ففي أكتوبر/ تشرين الأول 1991 تم استعادة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي وإسرائيل، وتم فتح باب الهجرة أمام مئات الألوف من اليهود السوفيت إلى إسرائيل بدعوى اتساق ذلك مع مبادئ احترام حقوق الإنسان، والذين كان من بينهم علماء وعسكريين ذوو خبرة وكفاءة عالية مثلوا إضافة حقيقية لقوة إسرائيل. على صعيد آخر كان الاتحاد السوفيتي الراعي "الثاني" لمؤتمر مدريد للسلام الذي عقد في أكتوبر/ تشرين الأول 1991، إلا إن الدور المحوري خلال المؤتمر وفي أعقابه ظل للولايات المتحدة التي حرصت على لعب دور الوسيط الأوحيد في عملية السلام.

وعقب انهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت روسيا هي "الراعي الثاني" لعملية السلام خلفاً للاتحاد السوفيتي. إلا إنها لم تسع إلى تفعيل دورها بل إن دورها أصبح أكثر محدودية وهامشية مما كان عليه في ظل الاتحاد السوفيتي السابق. فلم تشهد السنوات الأولى عقب انهيار الاتحاد السوفيتي تحركاً دبلوماسياً ملموساً ومشاركة فعالة من جانب روسيا في عملية التسوية، باستثناء استضافتها للجولة الأولى من المفاوضات متعددة الأطراف في يناير/ كانون الأول 1992، والتي لم يحضرها الرئيس الروسي، كما مالت السياسة الروسية إلى تأييد التوجهات الأمريكية.

إلا إنه مع تصاعد حدة الانتقادات من جانب المعارضة لسياسة الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسين الداخلية والخارجية عادت السياسة الروسية إلى التوازن في المنطقة، وقد كانت مذبحه الخليل في فبراير/ شباط 1994 - حين قام أحد المستوطنين الإسرائيليين بقتل 25 فلسطينياً، كانوا يصلون في المسجد- هي البداية الحقيقية لعودة روسيا إلى ممارسة دور ما في عملية السلام، بل وعودتها إلى المنطقة ككل. فقد نشطت الدبلوماسية الروسية آنذاك في تقديم مجموعة من المقترحات والمبادئ لعقد مؤتمر دولي ثانٍ للسلام في الشرق الأوسط في مدريد.

كما اقترحت إرسال مراقبين دوليين للضفة وقطاع غزة لحماية المواطنين. إلا أن هذه المقترحات لم تلق قبولاً لدى كل من الولايات المتحدة وإسرائيل. وخلال النصف الثاني من التسعينات أقتصرت الدور الروسي على السلوك اللفظي الداعم للسلطة الفلسطينية والنشاط الدبلوماسي ومحاولات الوساطة السياسية من آن لآخر، والحرص على الاحتفاظ بأكبر قدر من التوازن في علاقاتها بمختلف الأطراف.

وفى عام 2001 بدأت آلية رباعي الوسطاء الدوليين، "الرباعية"، التي تضم روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، والتي صدر بها قرار مجلس الأمن رقم 1397 في مارس/ آذار 2002.

والمدقق في السلوك الروسي الحالي من القضية الفلسطينية يتبين أن الموقف الروسي من القضية الفلسطينية لا زال يتسم بقدر كبير من التوازن القائم على عدم التحيز الواضح لأحد الطرفين. فعلى حين تحتفظ روسيا بعلاقات طيبة مع إسرائيل التي كانت هدفاً أساسياً لزيارة بوتين الأولى للمنطقة في أبريل/ نيسان 2005 حيث شملت تل أبيب في زيارة هي الأولى من نوعها منذ إعلان دولة إسرائيل، فإن روسيا في نفس الوقت تؤكد دوماً على تأييدها للحق الفلسطيني وضرورة التزام إسرائيل بتنفيذ كافة الاتفاقات الموقعة والمحافظة على مرجعية مدريد وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام. وأن قرارات مجلس الأمن الدولي 242، 338 تعد هي الأساس لإحلال السلام في المنطقة، كما تؤكد روسيا على حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، ورفض سياسة الاستيطان والعنف باعتبارها لا تخدم العملية السلمية. كذلك أيدت روسيا عدد من القرارات الهامة المتعلقة بالقضية الفلسطينية داخل الأمم المتحدة، منها قرار الجمعية العامة (13/10) في أكتوبر/ تشرين الأول 2003، الذي يدين تصرفات إسرائيل في الأراضي المحتلة وبناءها لجدار الفصل العنصري، والذي اعتبرته روسيا عملاً غير شرعي.

وتؤكد روسيا على ضرورة التطبيق غير المشروط لخطة خارطة الطريق التي تستهدف إقامة دولة فلسطينية. بل إنها نجحت في استصدار قرار مجلس الأمن رقم 1515 بناء على اقتراح روسي والذي يقر خارطة الطريق ويجعل منها قراراً ملزماً بدلاً من كونها مجرد مبادرة من اللجنة الرباعية.

وقد جاءت زيارة الرئيس بوتين لفلسطين في أبريل/ نيسان 2005 لتؤكد هذا التوجه في السياسة الروسية، ولعل مراسم استقبال الرئيس بوتين في رام الله كانت اعترافاً ضمناً من جانب روسيا بالدولة الفلسطينية، كما أن مطالبته لإسرائيل "بالسعي لمساندة الرئيس الفلسطيني بدلاً من الضغط

عليه" مثلت دعماً معنوياً كبيراً للسلطة الفلسطينية ورئيسها. من ناحية أخرى، أحدثت الزيارة تغييراً نوعياً في السياسة الروسية تجاه السلطة الفلسطينية تمثل في الاتجاه من الدعم الدبلوماسي فقط على النحو السابق الإشارة إليه، إلى الدعم المادي والفني الذي وعد به الرئيس بوتين والذي تضمن إمداد الشرطة الفلسطينية بمروحتين و50 مدرعة انطلاقاً من أن الرئيس محمود عباس لا يستطيع "مكافحة الإرهاب بحجارة في يده"، على حد تعبير الرئيس بوتين. وكذلك، تدريب قادة الشرطة الفلسطينية وأفرادها في موسكو. كما أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في المؤتمر الدولي للمانحة الذي عقد في باريس في ديسمبر/ كانون الأول 2007 أن روسيا ستخصص 10 ملايين دولار في عام 2008 كمساعدة مالية للسلطة الفلسطينية.

وإزاء الأزمة الأخيرة التي اندلعت في 27 ديسمبر/ كانون الأول 2009 نتيجة القصف الإسرائيلي لقطاع غزة طالبت روسيا إسرائيل بوقف القصف وإطلاق النار في القطاع فوراً، وقامت بتقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين والتي تضمنت مواد غذائية، وأدوية ولوازم طبية وخيم ومحطات توليد كهربائية. وأعلن سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي أن بلاده لم توقف اتصالاتها مع حماس وتستمر حالياً في إجراءها، بهدف حثها على التوصل إلى الوحدة الفلسطينية على أساس مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية. كما أكد لافروف أن روسيا ستشارك في مؤتمر المانحين لإعادة إعمار غزة والذي سيعقد بالقاهرة في 2 مارس/ آذار 2009.

كذلك، أبرزت دعوة روسيا لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بموسكو في النصف الأول من عام 2009، اهتمام روسيا بممارسة دور حقيقي في عملية التسوية السلمية. ويعتبر المؤتمر استمراراً لما بدأ في أنابوليس بالولايات المتحدة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2007، بهدف إخراج التسوية من مأزقها وبدء حوار بين كل الأطراف، وإطلاق مسيرة التسوية السلمية الشاملة التي لم يطلقها لقاء أنابوليس ولا حتى على المسار الفلسطيني، وإقامة دولة فلسطينية تعيش بسلام إلى جانب إسرائيل.

ويظل التحدي في هذا الخصوص هو مدى تعاون الولايات المتحدة وإسرائيل مع روسيا والدول العربية لعقد المؤتمر وإنجاحه، وذلك في ظل الهيمنة الأمريكية على شئون الشرق الأوسط وخاصة عملية التسوية السلمية وحرص الولايات المتحدة على القيام بدور الوسيط الأوحده في هذه العملية وذلك منذ مبادرة كارتر في أكتوبر/ تشرين الأول 1977. هذا إلى جانب افتقار روسيا لمقومات التأثير والضغط على الطرف الإسرائيلي. فما يقال عن اليهود الروس المهاجرين في إسرائيل وأنهم ورقة ضغط في يد روسيا هو أمر ينقصه الدقة ويحتاج إلى تدقيق.

صحيح أن عدد المهاجرين الروس في إسرائيل يبلغ أكثر من مليون نسمة من أصل مجموع السكان البالغ 6.2 مليون نسمة (16%)، وينخرطون في حزب للناطقين بالروسية وهو حزب "إسرائيل بيتنا" الذي يتزعمه أفيدور ليبيرمان وفاز بثالث أكبر عدد من الأصوات في الانتخابات الإسرائيلية لعام 2009، كما أن لديهم العديد من الصحف والبرامج التليفزيونية باللغة الروسية، وهو ما يعكس حرصهم على استمرار التواصل مع ثقافتهم ولغتهم الروسية خاصة هؤلاء الذين هاجروا في مطلع التسعينات.

إلا أنه لا يمكن اعتبارهم ورقة ضغط يمكن لموسكو استغلالها في مواجهة إسرائيل حيث إن أكثراتهم بمصالح روسيا وتوجهات السياسة الروسية في المنطقة، ما زال محل شك ولا يمكن التعويل على ولاءهم لروسيا باعتباره أمراً مشكوك فيه أيضاً.

فافتقار روسيا لإمكانيات التأثير والضغط على الطرف الإسرائيلي من ناحية، ورغبة إسرائيل والولايات المتحدة في الانفراد بإدارة عملية التسوية على النحو الذي يحقق مصالحهما فقط، والحيلولة

دون تدخل أي طرف ذو موقف ايجابي وداعم للقضية الفلسطينية والذي يعنى السير في طريق التسوية العادلة، من ناحية أخرى، يمثل عائقاً أساسياً لتفعيل الدور الروسي كراعي ثاني لعملية السلام وعضو اللجنة الرباعية للتسوية السلمية بالمنطقة.

الموقف من القضية العراقية:

يعتبر الموقف الروسي من العراق نموذجاً واضحاً لمدى ارتباط السياسة الروسية بمصالحها في المنطقة خاصة تلك الاقتصادية، وكيف أن هذه الأخيرة هي المحرك الأساسي للسياسة الروسية في المنطقة. فرغم رفض الاتحاد السوفيتي للغزو العراقي للكويت وتدخله دبلوماسياً لإقناع صدام حسين بالانسحاب، ثم قبوله بالتواجد العسكري الأمريكي في المنطقة كسابقة هي الأولى من نوعها، فقد أكدت روسيا دوماً على ضرورة تخفيف العقوبات المفروضة على العراق منذ أغسطس/ آب 1990 تمهيداً لرفعها، وذلك انطلاقاً من مصالحها الاقتصادية في العراق آنذاك والعقود الروسية التي جُمدت نتيجة العقوبات المفروضة عليه. كما عارضت موسكو المشروع البريطاني الذي تدعمه الولايات المتحدة في مجلس الأمن ويتضمن فرض نظام جديد لعقوبات الأمم المتحدة على العراق فيما يعرف بـ "العقوبات الذكية"، انطلاقاً من كونه "مشروع أحادي الجانب حيث يشتمل على بنود للتضييق على العراق، في حين لم يذكر شيئاً عن البرامج العسكرية للعراق ولا يتضمن ألقاً لرفع العقوبات". كذلك قامت روسيا في سبتمبر/ أيلول 2000 باستئناف رحلاتها الجوية المباشرة إلى بغداد في تحدى واضح للحظر الأمريكي والعزلة التي كانت تحاول فرضها على العراق.

كذلك رفضت روسيا دوماً استخدام القوة ضد العراق، وأدانت الضربات الجوية الأمريكية البريطانية على العراق في يناير/ كانون الثاني ويونيو/ حزيران 1993 وديسمبر/ كانون الأول 1998 وفبراير/ شباط 2001. كما عارضت روسيا الخطط الأمريكية بمواصلة العملية المناوئة للإرهاب ونقلها إلى ما تسميه بالدول المارقة وأن يكون العراق هدفاً لهذه الحملة بعد أفغانستان. ورفض بوتين مفهوم "محور الشر" الذي طرحه الرئيس الأمريكي جورج بوش في وصفه للعراق وإيران وكوريا الشمالية، وذكر أن روسيا تتفهم تجاوز الولايات المتحدة لمجلس الأمن في قرارها بشن حملة عسكرية ضد أفغانستان إذ أن واشنطن كانت تتعامل مع تهديد فوري. ولكن يجب ألا يكون هناك أي استثناء مشابه فيما يتعلق بشن هجمات على العراق أو إيران أو كوريا الشمالية. وأعربت القيادة الروسية عن قناعتها بعدم وجود براهين موضوعية تثبت تورط العراق في دعم منظمات إرهابية عالمية بما في ذلك تنظيم القاعدة كما أنه ليس هناك دلائل على امتلاكه أسلحة دمار شامل أو أنه يقوم بإنتاجها.

ولكن رغم نجاح روسيا بالتنسيق مع فرنسا في الحيلولة دون استصدار الولايات المتحدة قراراً من مجلس الأمن يخولها التدخل العسكري في العراق، إلا أنها لم تستطع الحيلولة دون ذلك. وقد ظل الموقف الروسي الراض لاحتلال الأمريكي للعراق واضحاً منذ بدء الاحتلال في 20 مارس/ آذار 2003، وكان التأكيد الروسي الدائم على ضرورة الانسحاب الأمريكي من الأراضي العراقية وحل القضية العراقية في إطار الشرعية الدولية ومن خلال الأمم المتحدة، وحق الشعب العراقي في اختيار حكومته وإدارة شئون بلاده.

على صعيد آخر، وعقب اللقاء الذي تم بين الرئيس العراقي جلال الطالباني والرئيس الروسي فلاديمير بوتين على هامش أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة في سبتمبر/ أيلول 2005 في نيويورك، واتفق الطرفان على ضرورة فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين والتعاون الواسع في جميع المجالات السياسية والاقتصادية، استأنفت روسيا العمل في مجموعة من المشروعات

التنموية الهامة في العراق أهمها تطوير المرحلة الثانية من حقل القرنة، وترميم وبناء المحطتين الكهروحراريتين في مدينتي اليوسفية والناصرية، وإعادة تأهيل عدد من الوحدات التوليدية في المحطات الكهربائية الأخرى فضلاً عن عدد من مشاريع الخطوط ونقل الطاقة الكهربائية. كذلك، المشروعات المائية ومنها مشروع محطة ضخ المصب العام في مدينة الناصرية التي يبلغ تصريفها الإجمالي 200 متر مكعب في الثانية⁽¹⁴⁾.

الموقف من التطورات في لبنان:

لم تحظ العلاقات اللبنانية - الروسية بأهمية تذكر قبل زيارة رئيس الحكومة رفيق الحريري إلى موسكو عام 1997، والتي كانت الأولى من نوعها، فأثناء تلك الزيارة وقع الحريري عدداً من الاتفاقيات بين البلدين بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري عن طريق تشجيع الاستثمارات وفتح فروع مصرفية لبنانية في روسيا، علاوة على توقيع اتفاق للتعاون الثقافي والمهني والتقني بين البلدين. كما دعمت روسيا نسبياً الموقف اللبناني حين امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 1559 القاضي بسحب القوات الأجنبية من لبنان ولم تستخدم الفيتو ضده إرضاء لسوريا كما كانت تتوقع هذه الأخيرة.

فمنذ بدء التطورات على الساحة اللبنانية والضغط الأمريكية للانسحاب السوري من لبنان اتسم الموقف الروسي بالاعتدال والإيجابية حيث أيدت الانسحاب السوري استجابة للإرادة اللبنانية، إلا إنها أكدت في ذات الوقت على أن هذا يجب أن لا يؤثر على ما أسمته "التوازن الهش" في لبنان. كما أيدت روسيا إنشاء محكمة دولية للتحقيق في جرائم القتل العديدة التي عانى منها لبنان.

كذلك دعمت روسيا القرار (1701) داخل مجلس الأمن لإنهاء الأزمة اللبنانية في أعقاب العدوان الإسرائيلي على لبنان. وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2006 أرسلت روسيا كتيبة من الهندسة العسكرية الروسية ضمت 130 فرداً للمشاركة في تعمیر البنى التحتية التي دمرتها الحرب لا سيما إعادة بناء الجسور. هذا إلى جانب المنحة الروسية للمؤسسة العسكرية اللبنانية والمتمثلة في 10 طائرات ميغ، وذلك في إطار دعم تسليح الجيش اللبناني، وتعزيز قدراته العسكرية لأهداف دفاعية.

من ناحية أخرى، شددت روسيا دوماً على أهمية الحوار بين كافة القوى اللبنانية خاصة مع تصاعد حدة التوتر الداخلي في لبنان والاحتجاجات والمظاهرات التي اجتاحتها. وكان التأكيد دوماً على ضرورة الأخذ في الاعتبار مواقف كافة الأطراف اللبنانية وأن تحافظ موسكو على علاقات ودية مع الحكومة اللبنانية وحزب الله في آن واحد، وهو موقف يختلف كثيراً عن نظيره الأمريكي والأوروبي الذي يعتبر حزب الله منظمة إرهابية يتعين القضاء عليها.

ويأتي الموقف الروسي من التطورات في لبنان متسقاً مع التوجهات العامة الحاكمة لسياستها في المنطقة من حيث عدم التدخل السافر في الشؤون الداخلية لدولها والرغبة الصادقة في تقديم العون الفني والتقني، والقيام بدور تنموي حقيقي في هذه الدول.

ب. دعم التعاون والعمل العربي المشترك:

تعتبر روسيا أكثر ميلاً واستعداداً للتعاون مع "العالم العربي" ككيان إقليمي، وهي بذلك تختلف جوهرياً في موقفها عن دول كبرى أخرى ترفض من حيث المبدأ مفهوم الوطن العربي وتسعى إلى إذابته في كيان أكبر "شرق أوسطي" أو "متوسطي" غير متجانس أو محدد الهوية. ويتضح ذلك ليس فقط في تصريحات القادة الروس وإنما في إجراءات وسياسات فعلية كان منها إنشاء مجلس الأعمال

الروسي العربي عام 2003 بهدف توفير قنوات للتعاون بين رجال الأعمال الروس والعرب كما سبقت الإشارة.

وخلال القمة العربية المنعقدة في الجزائر في مارس/ آذار 2005 وجه الرئيس بوتين رسالة هنا فيها الدول العربية بمرور 60 عاماً على إنشائها وأكد على "أن روسيا تتطلع دوماً إلى توسيع رقعة التعاون المتعدد الأوجه مع جامعة الدول العربية وإلى التعاون الثنائي المتبادل النفع مع كل أعضائها ضماناً للسلام والأمن والتطور المطرد. وأنه خلال العقود المنصرمة أثبتت جامعة الدول العربية جدواها كمنظمة إقليمية ذات سمعة ونفوذ تلتزم بأحكام القانون الدولي وفي المقام الأول في قضايا السلم والأمن والتنمية الاجتماعية".

أعقب ذلك زيارة بوتين لمقر جامعة الدول العربية أثناء زيارته للمنطقة في أبريل/ نيسان 2005 والتي كان لها دلالة خاصة حول أهمية العالم العربي لروسيا، وتأكيد موقف روسيا الداعم لوحدة الصف العربي وللعمل العربي المشترك خلافاً لقوى كبرى أخرى تجد مصالحها في ضرب الوحدة العربية، وقد انعكس ذلك في قول بوتين: "إن روسيا والعالم العربي جاران، وتعتزم روسيا كجار طيب بناء علاقاتها مع العالم العربي في جميع الاتجاهات"، وكذلك في طلبه اعتماد السفير الروسي في القاهرة ميخائيل بوجدانوف ممثلاً لروسيا لدى جامعة الدول العربية التي افتتحت مكتباً لها في موسكو في أوائل التسعينات.

كما كانت زيارته هذه بمثابة زيارة لكل الدول العربية وليس فقط مصر. فعدد من الدول العربية كانت ترغب في استضافة الرئيس الروسي، وقام قادتها بأكثر من زيارة إلى موسكو، ومن ثم فقد كانت زيارة القيادة الروسية لجامعة الدول العربية استجابة ذكية وخروجاً من هذا المأزق بدرجة عالية من الحنكة والدبلوماسية.

2. الحاجة إلى تطوير التعاون العسكري العربي الروسي:

يعتبر التعاون العسكري هو أضعف حلقات العلاقات العربية الروسية، فهو حتى الآن لا يرقى للطور الحادث في المجالات التقنية والاقتصادية والثقافية والسياسية أيضاً.

وعلى الجانب الروسي، تسعى روسيا إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة للمنطقة ليس انطلاقاً من اعتبارات سياسية أو أيديولوجية ولكن نظراً لما تمثله عوائدها من مورد هام للدخل القومي. ففي إطار توجه القيادة الروسية للاعتماد على الموارد والإمكانات الذاتية في النهوض بالاقتصاد الروسي تم التركيز على التوسع في مبيعات الأسلحة ليس فقط إلى الأسواق التقليدية للسلاح الروسي ولكن بفتح أسواق جديد. الأمر الذي أدى إلى تضاعف مبيعات الأسلحة الروسية من 3.68 مليار دولار عام 2000 إلى 8.5 مليار دولار عام 2008. وتحتل تقنيات الطيران الجزء الأكبر من هذه الصادرات. كما حصلت روسيا في عام 2007 على 10.4 مليار دولار من عقود تصدير الأسلحة والتقنيات العسكرية لتحل بذلك المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة التي وقعت عقوداً بقيمة 24.8 مليار دولار وفقاً لما جاء في تقرير أعد للكونجرس الأمريكي.⁽¹⁵⁾

في هذا الإطار، تكتسب المنطقة العربية أهمية خاصة كسوق هامة للأسلحة الروسية. فمن المعروف أن الاتحاد السوفيتي كان أكبر مصدر للأسلحة إلى الشرق الأوسط (27.3% من إجمالي صادرات السلاح للمنطقة) وذلك خلال الفترة من 1984-1989. إلا أن مبيعات السلاح الروسية للمنطقة انخفضت لتمثل 10% فقط خلال الفترة من 1989-1993. وتسعى روسيا إلى استعادة مكانتها كمصدر رئيسي للسلاح للدول العربية وذلك من خلال تنشيط صادراتها إلى عدد من حلفائها التقليديين في المنطقة ودعم التعاون العسكري معهم لاسيما سوريا والجزائر وليبيا واليمن، ومحاولة

فتح أسواق جديدة في الأردن ودول الخليج العربي والتي تعتبر سوقاً تقليدياً للولايات المتحدة والدول الغربية.

فعلى سبيل المثال، عقدت الجزائر صفقة سلاح مع روسيا في مارس 2006 بقيمة 4.7 مليار دولار. وتضمنت إمداد الجزائر بـ 36 مقاتلة حربية من طراز "ميغ-29" و 28 مقاتلة من طراز "سو-30"، وكذلك 14 طائرة تدريب قتالي من طراز "ياك - 130" إلى جانب منظومات دفاع جوي من طراز "س-300" ومضادات دبابات "ميتيس" و"كورنيت"، و 300 دبابة من طراز "ت-90". وقد تردد أن الجزائر قد عدلت عن صفقة "ميغ-29" لمشاكل فنية بها، إلا أن هذا لم يؤثر على المسار العام للتعاون العسكري بين روسيا والجزائر. فروسيا تقوم بتحديث ما تملكه الجزائر من دبابات ومدافع ذاتية الحركة وزوارق صاروخية سوفيتية الصنع، وأيضا قاذفات القنابل "سو - 24" وراجمات الصواريخ "سميرتس". كما تشارك روسيا في تحديث سفينتين صاروختين صغيرتين تابعتين للقوات البحرية الجزائرية في عام 2009 التحديث ويتضمن ذلك تبديل 60% من أجهزة السفينتين بما في ذلك منظومة الأسلحة.⁽¹⁶⁾

ومثال ذلك أيضاً، صفقة إمداد سوريا بعدد 36 وحدة من نظام "بانتسير- س 1" الذي يعتبر أحد أحدث أنظمة الدفاع الجوي الروسية. هذا إلى جانب التعاون العسكري بين البلدين في إطار اتخاذ روسيا ميناء طرطوس السوري بمثابة نقطة توقف رئيسية في البحر الأبيض المتوسط.⁽¹⁷⁾

كذلك، وقعت ليبيا في عام 2008 عقود تقدر قيمتها بملياري دولار مع روسيا لتوريد أسلحة وقطع غيار للأسلحة سوفيتية الصنع في ليبيا والتي تمثل 90% من أسلحة ومعدات القوات المسلحة الليبية. أيضاً عقدت روسيا الاتحادية والمملكة العربية السعودية عام 2008 اتفاقية تعاون في المجال العسكري التقني.⁽¹⁸⁾

ولكن رغم النهضة التي تشهدها المؤسسة العسكرية الروسية حالياً ورغبة روسيا في مزيد من التنشيط لتجارة السلاح الروسي، وما يتيح ذلك من فرص كبيرة للدول العربية في هذا المجال، يظل التعاون العسكري بين روسيا والدول العربية عامة بما فيها حلفاؤها التقليديون في المنطقة وفي مقدمتهم مصر محدوداً للغاية، نظراً لاتجاه غالبية الدول العربية إلى الولايات المتحدة والدول الغربية كمصدر أساسي للأسلحة.

خاتمة

خلاصة القول، أن هناك تفعيلاً ملحوظاً شهدته العلاقات العربية الروسية منذ تولى الرئيس بوتين السلطة مطلع عام 2000، وهو جزء من التوجهات العامة الحاكمة للسياسة الخارجية الروسية التي تهدف إلى توظيفها لخدمة النهوض الاقتصادي الداخلي، وإقامة علاقات وثيقة على أسس مصلحة وشراكة اقتصادية لا تخضع للتقلبات السياسية.

في هذا الإطار ينطلق الاهتمام الروسي بالمنطقة من أهمية التعاون والتنسيق في مجال الطاقة، إلى جانب فرص تطوير التعاون الاقتصادي والتقني مع دولها جميعاً بما في ذلك استعداد روسيا لتصدير أسلحة متقدمة تكنولوجياً، وذلك من منطلق تجاري واقتصادي بحت، قد لا تقدم الولايات المتحدة على تزويد الدول العربية بها لاعتبارات خاصة بالرؤية الأمريكية لتوازنات القوى في المنطقة، وما يجب أن تكون عليه.

كما أن روسيا أميل إلى ترجمة أهدافها ومصالحها إلى علاقات تعاونية تخدم مصالحها ومصالح الأطراف العربية، وهي في ذلك تختلف عن المنظور الأمريكي القائم على محاولة الهيمنة، وفرض الأجندة الأمريكية على المنطقة على النحو الذي يحقق المصالح الأمريكية وحدها.

إلا إنه من الضروري تفهم حدود الدور الروسي. صحيح إنه كلما تعاظمت المصالح الروسية ازدادت فاعلية الدور الروسي ومحاولات التأثير والمناورة. إلا إنه ليس من المتصور أن يصل هذا الدور مداً أبعد من المواجهة السياسية والدبلوماسية مع الولايات المتحدة، الأمر الذي بدا واضحاً خلال أزمة الاحتلال الأمريكي للعراق.

من ناحية أخرى، فإنه رغم رغبة روسيا الجادة والصادقة للتعاون مع الدول العربية وتقديم المساعدة الفنية وإمدادها بالتكنولوجيا المطلوبة في مختلف المجالات إلا أنه من الضروري تفهم مصالح الجانب الروسي وأنه لم يعد بمقدور روسيا ولا ضمن توجهاتها تقديم مساعدات فنية أو ما شابه ذلك دون مقابل. الأمر الذي يصعب معه تحقيق تعاون على أسس راسخة قوية دون فائدة لطرفي التعاون. وقد وضعت روسيا معياراً موضوعياً لذلك ألا وهو العائد الاقتصادي من التعاون في أي مجال بما في ذلك المجال العسكري.

إن القراءة المتأنية لخبرة التعاون مع روسيا في الماضي وما يمكن أن تقدمه للعرب في الحاضر والمستقبل تؤكد أنها تمثل، دون شك، شريكاً أساسياً في تحقيق النهضة العربية المأمولة، فلديها الخبرة والتكنولوجيا، والرغبة الصادقة في تقديم مساعدة حقيقية وفعالة، وعلينا نحن العرب، تحديد ماذا نريد، وكيف يمكن إقامة علاقات التعاون معها على النحو الذي يحقق مصالح الطرفين.

وفى هذا الإطار، تبرز أهمية دعم وتشجيع إقامة مراكز عربية للبحوث والدراسات في روسيا بهدف دراسة الواقع الروسي وتقديم توصيات إلى صانعي القرار العرب فيما يتعلق بمجالات التعاون المختلفة، وكذلك نشر الوعي الصحيح بالقضايا العربية والثقافة العربية الأصيلة. هذا إلى جانب إحياء حركة الترجمة فيما بين اللغتين العربية والروسية، وبث قناة عربية باللغة الروسية من أجل مزيد من التقارب الثقافي والحضاري بين عالمنا العربي وروسيا.

هوامش الدراسة:

1. لمزيد من التفاصيل أنظر:
نورهان الشيخ، عملية صنع القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 1998.
2. لمزيد من التفاصيل أنظر:
Vladimir Putin, One Must Always Strive to Attain Big Victories, International Affairs (Moscow), vol.52, no.2, 2006, pp. 1- 7.
Sergey Lavrov, 60 Years of Fulton: Lessons of the Cold War and Our Time, International Affairs (Moscow), vol.52, no.2, 2006, pp. 8-12.
Yevgeni Primakov, Russia's Foreign Policy in 2005 Was Successful in Every Area, International Affairs (Moscow), vol.52, no.2, 2006, pp. 13 - 22.
Andrei Melville and Tatiana Shakleina (eds), Russian foreign policy in transition: concepts and realities, (New York : CEU Press), 2005.
نورهان الشيخ، العلاقات الروسية – الأوروأطنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية، السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007.
3. د. غينادي غورياتشكين، روسيا ومصر في ضوء الأرشيفات الروسية: أواسط القرن الـ19 – بداية القرن الـ20، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، 2002.
4. وكالة نوفوستي، 29 ديسمبر 2007، و6 ديسمبر 2008.
5. لمزيد من التفاصيل أنظر:
Russia and the Moslem world, (Moscow: Russian Academy of Sciences Institute for Scientific Information in Social Sciences, Institute of Oriental Studies), 2005.
نورهان الشيخ، روسيا والعالم الإسلامي، مستقبل العالم الإسلامي: تحديات في عالم متغير، (الرياض: التقرير الاستراتيجي لمجلة البيان)، 2003.
6. نورهان الشيخ، روسيا وأزمة جنوب أوسيتيا: توازن جديد للقوى الدولية، السياسة الدولية، العدد 174، أكتوبر 2008.
7. وكالة نوفوستي، 24 مايو 2007.
8. نورهان الشيخ، الأبعاد الإستراتيجية والأمنية للسياسة الروسية في منطقة الخليج، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد 38، أكتوبر 2007.
9. "غازيتا"، 28 نوفمبر 2008، وكالة نوفوستي.
10. "كوميرسانت" و"فيدوموستي"، 25 و11 مارس 2008، وكالة نوفوستي.
11. وكالة نوفوستي، 8 يوليو 2008.
12. وكالة نوفوستي، 12 مايو 2008.
13. يفغيني بريماكوف، الشرق الأوسط: المعلوم والمخفي، (دمشق: دار اسكندرون)، 2006.
Alvin Z. Rubinstein, The Soviet Union and the Peace Process since Camp David, in Robbin F. Laird & Erik P. Hoffmann (eds.), Soviet Foreign Policy in Changing World, (New York: Aldine Publishing Company), 1986.
Richard F. Star, Russia and the Islamic Middle East, Mediterranean Quarterly, 1997 .

Richard K. Herman, Russian Policy in the Middle East; Strategic Change and Tactical Contradictions, The Middle East Journal, vol, 48, no.3. Summer 1994

- نورهان الشيخ، السياسة الروسية وحدود الدور في الشرق الأوسط، دراسات شرق أوسطية، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 39، ربيع 2007.
14. جريدة الصباح (العراقية)، 26 مارس 2005، 5 ديسمبر 2006، 2 نوفمبر 2007.
 15. "فريميا نوفوستيه"، 6 أغسطس 2008، وكالة نوفوستي.
 16. "كوميرسانت"، 18 فبراير و 29 أغسطس 2008، وكالة نوفوستي.
 17. وكالة نوفوستي، 16 أبريل 2008.
 18. وكالة نوفوستي، 14 يوليو 2008.